

Distr.
GENERAL

S/1996/112
14 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٠٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة سبعة أشهر حتى ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، وطلب اليّ أن أقدم إليه تقريرا عن التقدم المحرز في إنجاز ولاية البعثة، في منتصف فترة الولاية. وامثالاً لذلك القرار قدمت تقريرا الى مجلس الأمن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/922). وبعد ذلك، طلب مجلس الأمن، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، من خلال رئيسه، أن أقدم، في الوقت المناسب، وبالتشاور مع أصدقاء هايتي وسلطاتها، تقريرا الى المجلس "بشأن ما قد يتخذه المجتمع الدولي ... من خطوات في مجالات الأمن وإنفاذ القانون والمساعدة الإنسانية لمساعدة هايتي على بلوغ مستقبل يتسم بالأمن والاستقرار والحرية في المدى الطويل" (انظر S/PRST/1995/55). وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب، في أعقاب الملاحظات التي قدمتها الى مجلس الأمن في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبيان الإحاطة الذي أدلى به ممثلي الخاص أمام المجلس في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويتناول التقرير التطورات الهامة التي وقعت في هايتي منذ قدمت تقريري المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ويتضمن تقييما لمنجزات الأمم المتحدة هناك، الى جانب توصياتي بشأن الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام به في هايتي لتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويأخذ التقرير في الاعتبار رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، طلب اليّ فيها الرئيس المنتخب حديثا لهايتي أن "أخذ التدابير اللازمة بهدف تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي بحيث يتم انسحابها تدريجيا خلال الشهور القادمة". وقد عممت رسالة الرئيس بريفال تحت الرمز S/1996/99.

ثانيا - الانتخابات

٢ - تركز النشاط السياسي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير حول انتخابات الرئاسة. وقد اضطلع بحملة لاستبقاء الرئيس أريستيد في منصبه لفترة ثلاث سنوات أخرى عوضا عن الفترة التي قضاها في المنفى. إلا أن هذه الحملة، التي أثارت بعض الاضطراب، بما في ذلك داخل حركة لافالا، فقدت زخمها بعد أن أعلن الرئيس أريستيد أنه سيسلم زمام السلطة، على النحو المنصوص عليه في الدستور، في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٣ - وقد كان إجراء انتخابات الرئاسة في حينه خطوة هامة في توطيد النظام الدستوري في هايتي. واضطلع المجلس الانتخابي المؤقت بأعمال تحضيرية واسعة مستفيدا من الخبرة التي اكتسبها من الأخطاء التي وقعت في تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية. واشترك في الانتخابات أربعة عشر مرشحا. ولم يشترك في المنافسة من الأحزاب الرئيسية التي قاطعت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية إلا حزب واحد على الرغم من شكوكه المبدئية في نزاهة الجهاز الانتخابي. وأقام المجلس الانتخابي المؤقت حوارا منتظما مع المرشحين بغية بحث دواعي قلقهم، ومع وسائط الاعلام، من أجل كفالة تدفق مستمر للمعلومات ذات الصلة بالانتخابات. ونتيجة لذلك، ينسب فضل كبير الى المجلس الانتخابي المؤقت في زيادة الصراحة والشفافية للعملية الانتخابية. وقدمت البعثة، بمقتضى ولايتها، مساعدة فنية واسعة الى المجلس الانتخابي المؤقت في التحضير للانتخابات فضلا عن تقديم الدعم السوقي اللازم. ووزعت المواد اللازمة للتسجيل والاقتراع وجمعت في جميع أنحاء البلد بمساعدة البعثة. وأعدت الشرطة الوطنية الهايتية والقوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي خطة أمن للانتخابات الوطنية لكفالة الأمن لكامل العملية الانتخابية بما في ذلك توفير الأمن للمرشحين ولللقاءاتهم الجماهيرية.

٤ - وجرى الاقتراع في مناخ سلمي. ولم تقع حوادث عنف كبيرة خلال الفترة السابقة للانتخابات أو يوم الاقتراع أو خلال عملية عد الأصوات في الأيام التالية. وكانت هناك بعض المشاكل الطفيفة إلا أن المجلس الانتخابي المؤقت عمل على حسمها بسرعة. وكان هناك ما يزيد على ٤٠٠ مراقب دولي، بما في ذلك بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ووفد رئاسي من الولايات المتحدة، ووفد برلماني فرنسي، وعدة منظمات غير حكومية، وجميعهم اعتبر الانتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وأعرب عن قدر من خيبة الأمل لانخفاض معدل اشتراك الناخبين (حوالي ٢٨ في المائة)، وذكرت لذلك أسباب شتى منها: خيبة الأمل لعدم إحراز تقدم اقتصادي ملموس؛ ورغبة قطاع من السكان في أن يبقى الرئيس أريستيد في منصبه لمدة ثلاث سنوات أخرى؛ والإعياء الناتج عن الانتخابات؛ وشعور عام بأن فوز مرشح حركة لافالا نتيجة مفروغ منها.

٥ - وأعلن رئيس المجلس الانتخابي المؤقت نتائج الانتخابات في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفاز السيد رينيه بريفال، الذي كان رئيسا لوزراء أريستيد في عام ١٩٩١، ومرشح حركة لافالا الحاكمة في الجولة الأولى بنسبة ٨٧,٩ في المائة من عدد الأصوات. وكان توليه السلطة في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، حيث خلف رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية رئيسا آخر، من المعالم الهامة في تاريخ هايتي.

ثالثا - الحالة الأمنية

٦ - كما ذكر في تقرير سابق (انظر S/1995/922، الفقرة ١٢) تحسنت حالة الأمن في هايتي تحسنا ملحوظا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ نتيجة للدور الأكثر نشاطا الذي قامت به قوات الأمن العام الهايتية، وللجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في هايتي. فقد تبدد تماما، في جميع أنحاء البلد، الخوف الذي كان سائدا في أوائل العام، وأحس الناس بثقة أكبر في أن الشرطة الوطنية الهايتية وقوة

الأمن العام المؤقتة توفران، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، حماية كافية للجمهور ويمكن أن تتصدى لأي موقف. وعلى الرغم من عدد المظاهرات الشعبية التي تنظم بشأن مسائل اقتصادية واجتماعية، مثل نقص المدارس أو الطرق أو الكهرباء أو العمالة استمر في الزيادة فقد كانت تلك المظاهرات سلمية بوجه عام ولم يتولد عنها أي توترات دائمة أو واسعة الانتشار.

٧ - وعلى الرغم من ذلك، فقد تدهورت الحالة الأمنية فجأة في أعقاب الاعتداء الذي وقع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على نائبين، قتل أحدهما وهو السيد جان هوبير فوييه، وأصيب الآخر بإصابات خطيرة. وتفجرت مظاهرات عنيفة في لي كاييه، المحافظة الجنوبية (التي ينتمي إليها كلا النائبين) مما استلزم انتشار قوة الرد السريع ودوريات مشتركة من الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي لعدة أيام حتى استقرت الحالة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى الرئيس أريستيد بملاحظات اتسمت بانفعال شديد لدى أداء مراسم جنازة النائب فوييه، دعا فيها إلى نزع السلاح الفوري والكامل واتهم المجتمع الدولي بالتهاون في هذا الصدد. وما لبث أن انتشر الاضطراب إلى مدن أخرى. وأقيمت عواثق الطرق وحدثت مظاهرات وأعمال حرق عمد ونهب وعمليات تفتيش على الأسلحة وقصاص أهلي في أماكن شتى في أنحاء هايتي ولاسيما في بور - أو - برانس، وغونايف وكاب هايتيان. وعاد الاضطراب والخوف إلى الظهور، وأفادت تقارير بمسارعة أفراد الطبقة البورجوازية وأفراد سابقين في القوات المسلحة إلى مغادرة البلد. وناشد ممثلي الخاص السكان في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب اجتماع مع الرئيس أريستيد، ألا يعطوا لأنفسهم سلطة تنفيذ القانون. واستعادت الشرطة تدريجياً السيطرة على الموقف، بدعم من البعثة. وهذه الأحداث التي أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من ذلك بكثير، وإلحاق أضرار بالغة بالمتلكات، لفتت الانتباه إلى أن الحالة الأمنية ما زالت هشة.

٨ - وتمتع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بتأييد واحترام الغالبية الساحقة من سكان هايتي. ولقد ظل ممثلي الخاص وكبار زملائه المدنيين ومن الشرطة، فضلاً عن قادة البعثة العسكريين وضباطهم، على اتصال وثيق بالوزراء والموظفين المدنيين والقادة المجتمعين في هايتي. ولكن منذ البداية، أعربت مجموعات صغيرة من كلا يسار ويمين الاتجاهات السياسية عن المعارضة لما وصفوه بأنه "الغزو" الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ و "الاحتلال" المتصور للبلد من جانب كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وخلال أيام تجدد التوتر السالفة الذكر في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ظهرت شعارات معادية للأمم المتحدة في شوارع بور - أو - برانس وفي بعض المنشورات. وفي شهر آب/أغسطس الماضي، أطلق الرصاص على أحد ضباط الشرطة المدنية التابعين للبعثة في منزله فأصيب بجراح خطيرة. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وفي بيتي غواف أيضاً، أطلقت أعيرة نارية على إحدى مركبات البعثة، فأصيبت المركبة ولكن لحسن الحظ لم يصب أحد بسوء. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قتل أحد ضباط الشرطة المدنية في بور - أو - برانس فيما يبدو أنه محاولة للسرقة. وعلى الرغم من هذه الحوادث، التي مازالت قيد التحقيق، ليس هناك ما يدل على وجود أي تهديد منظم ضد أفراد البعثة.

٩ - غير أن انتشار الجريمة يظل يمثل مشكلة خطيرة للغاية في جميع أنحاء البلد، ومصدر قلق رئيسيا للسكان، ولا سيما القطاع الأشد فقراً. وقد أصبحت الحوادث التي تنطوي على سرقة الممتلكات من منشآت البعثة وأفرادها أكثر شيوعاً في الآونة الأخيرة.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٠ - ذكرت في تقرير الأخير (انظر S/1995/922، الفقرة ١٧) أن حكومة هايتي قررت تشكيل قوة شرطة وطنية قوامها ٥ ٠٠٠ فرد، على أن يجري تدريبهم ونشرهم قبل نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد نشر حتى الآن ما يزيد على ٣ ٦٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية. وتخرج في ٢٠ كانون الثاني/يناير ما يزيد على ٧٥٠ شرطياً جديداً يجري حالياً نشرهم. وفي منتصف شباط/فبراير، ستستكمل الدفعة الأخيرة، وهي التاسعة، تدريبها.

١١ - وبعد التسريح التدريجي لمعظم أفراد قوة الأمن العام المؤقتة، الذي بدأ بحل القوات المسلحة الهايتية، ألغيت قوة الأمن العام المؤقتة بمرسوم رئاسي صدر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦، يفترض أن يبلغ قوام قوات الأمن نحو ٦ ٥٠٠ فرد وأن تشمل هذه القوات الحرس الوطني للقصر والمقر، ووحدة الحرس الوزارية، ونحو ٩٠٠ فرد من أفراد قوة الأمن العام المؤقتة المدربين في مرافق الولايات المتحدة في غوانتانامو بكوبا، ونحو ١٣٠ ضابطاً سابقاً من القوات المسلحة التي جرى حلها وبعض الفنيين من أفراد القوة المؤقتة.

١٢ - وتجدر الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد كلفت، بموجب قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، بمساعدة حكومة هايتي في تشكيل قوة شرطة. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، نشر في ١٩ موقعا ما مجموعه ٨٤٧ فرداً من أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ينتمون إلى ١٩ بلداً. وفيما يتم تدريب قوة الشرطة الجديدة تدريباً رسمياً، بمساعدة فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، في أكاديمية الشرطة، التي يديرها برنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية التابع للولايات المتحدة، تواصل بعثة الأمم المتحدة في هايتي التعاون على نحو وثيق مع السلطات الهايتية في توفير تدريب أثناء العمل، وتقديم التوجيه إلى أفراد الشرطة الجدد الذين نشروا الآن في جميع أنحاء البلد ورصد أدايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ندب ثلاثة أفراد من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة للعمل في وحدة تحقيق جنائي مؤلفة من ١٠ أشخاص للتحقيق في قضايا قتل على درجة عالية من الحساسية. وألحق ضابطان من الشرطة الوطنية الهايتية بمقر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وهما يتلقيان الآن تدريباً أثناء العمل على الإجراءات الإدارية، واستعمال الحاسوب، والعمل الإحصائي. وانتقلت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة إلى مخافر الشرطة الوطنية الهايتية في عدد من المواقع مثل بور - أو - برايس وأركاهي وكروا دي بوكي، لتعزيز قدرتها التدريبية وضمان تعاون أوثق. ووضعت بعثة الأمم المتحدة في هايتي برنامجاً لتدريب ٢٠٠ سائق تابعين

للشرطة الوطنية الهايتية سعيا إلى تخفيض معدل الحوادث الشديد الارتفاع والحيلولة دون خسارة المزيد من المركبات التي اشترت مؤخرا للشرطة.

١٣ - ويتواجد أفراد الشرطة الهايتية بشكل ملحوظ في الطرقات وفي مختلف المجتمعات المحلية. وهم يقومون بدوريات راجلة ومحمولة، ويتلقون الشكاوى من الجمهور ويحققون في القضايا الجنائية. وهم عموما مندفعون للعمل ويقبلون عليه، وقد أدوا عملهم بصورة مشرفة في توفير الأمن خلال الانتخابات الرئاسية. ولكنهم شبان قليلو الخبرة، ويفتقرون إلى البنية الأساسية والمعدات المناسبة. وهم بحاجة إلى مزيد من التدريب في مجالات الإدارة والتحقيق الجنائي وتخطيط الأنشطة الأمنية، وسيفيد أغلبهم من مزيد من الأسلحة النارية ومن التدريب على قيادة المركبات.

١٤ - وأشد الأمور مدعاة للقلق هو عدم وجود ضباط من الرتب العليا من ذوي الكفاءة وعدم وجود قيادة عموما. ويمكن تبين أثر نقص الخبرة والقيادة من عدد الحالات التي استعمل فيها أفراد الشرطة الوطنية الهايتية القوة بلا مبرر أو على نحو غير مناسب، مما أثار في أحيان كثيرة حوادث كان يمكن تلافيها. من ذلك مثلا استعمال ضابط من الشرطة الوطنية الهايتية سلاحا ناريا بلا داع في حي سيتي سولي الفقير، مما أدى إلى قتل طفل قضاء وقدرًا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وأثار اضطرابات عمدة خلالها السكان الذين استشاطوا غضبا إلى حرق مخفر الشرطة. ولم تدخل الشرطة الوطنية الهايتية المنطقة ثانية لمدة أسبوعين ولم توفر الأمن خلال تلك الفترة سوى دوريات بعثة الأمم المتحدة في هايتي. كما أن عدم وجود قيادة قد ترك أثره على انضباط القوة، فصدر عن البعض سلوك غير لائق وأفضى ذلك بدوره إلى تفويض سلطة تلك القوة واحترامها. وتتفق الإدارة العليا في الشرطة الوطنية الهايتية نفسها وأعضاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي الذين يرصدون القوة على أن هؤلاء الأفراد الشبان يحتاجون إلى دعم لا يستطيع توفيره سوى خبراء ورجال شرطة ذوي خبرة بوجودهم الفعلي وتوجيهاتهم، قبل أن يتوقع منهم القدرة على إدارة الأمور بأنفسهم.

١٥ - وفيما يتعلق بالمعدات، قدمت الولايات المتحدة، من خلال برنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، أصنافا مختلفة، بما في ذلك بعض المركبات والأسلحة وأثاث المكاتب، بينما قامت بعثة الأمم المتحدة في هايتي، من خلال الصندوق الاستئماني المخصص لذلك، بتنسيق ودعم شراء معدات إطفاء الحرائق، وسيارات الإسعاف وغيرها من المركبات، فضلا عن المعدات اللازمة لتمكين الشرطة الوطنية الهايتية من تأدية مهامها. وقدم كل من اليابان وجمهورية كوريا وكسمبرغ مساهمة مالية إلى الصندوق الاستئماني. غير أن الشرطة الوطنية الهايتية ما زالت تحتاج إلى موارد أكثر من ذلك بكثير لتلبية احتياجاتها من المعدات والبنية الأساسية، بما في ذلك اصلاح وإنشاء مخافر الشرطة. إن هذه الاحتياجات هي احتياجات ماسة جدا، وأناشد مرة أخرى الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في هذه القضية النبيلة وأن تعزز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على مواجهة التحديات العديدة التي تنتظرها.

خامسا - النظام القضائي ونظام السجون

١٦ - ما زالت حالة نظام السجون حرجة. فالافتقار للبنية الأساسية والمعدات يعوق عمل الإدارة الوطنية للسجون القليلة الخبرة والمثقلة بأعباء كثيرة. والتقدم الذي أحرز في وقت سابق تهدده زيادة حادة في عدد نزلاء السجون، ولا سيما في بور - أو - برانس. فبمعدل نمو شهري قدره ١٠ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٥ بلغ مجموع عدد السجناء ٣٠٠ ٢ سجين في سجون البلد الـ ١٨. وتنسق وزارة العدل الجهود الرامية إلى منع حجز الأشخاص غير الضروري وإسراع النظام القضائي في النظر في ملفات السجناء. وسيتولى فريق عامل مشترك بين الإدارة الوطنية للسجون والشرطة الوطنية الهايتية إعداد خطط لتحسين الأمن في السجون.

١٧ - وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والحكومة الفرنسية اتفاقا متعدد الأطراف مع هايتي يشتركون بموجبه في تمويل مشروع بمبلغ ٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإصلاح السجون وتدريب العاملين فيها. وقد أنشئ فريق مدربين ومن المتوقع أن يبدأ التدريب وكذلك عملية إصلاح السجون في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٨ - واستمر تدريب موظفي جهاز القضاء في أكاديمية العدل. وقد نُظمت دورات لقضاة الصلح وقضاة التحقيق في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وستُنظم دورات مماثلة ستشمل جميع موظفي جهاز القضاء. وفيما يتصل بالبنية الأساسية، أعد برنامج لإصلاح دور المحاكم وأنشائها.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

١٩ - ذكرت في تقرير سابق أن تحسُّن الأوضاع في الربع الثالث من السنة، وهبوط التضخم واستقرار أسعار العملات الأجنبية وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة، وانخفاض البطالة، هذه كلها توقفت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عندما استقال رئيس الوزراء سمارك ميشيل، وذلك إلى حد بعيد نتيجة المخاوف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية، بما فيها تدابير التحول إلى الملكية الخاصة. ومع أن الاستثمارات العامة استمرت بخطى متسارعة في الربع الرابع من السنة، بتمويل من المعونة الأجنبية بالدرجة الأولى، فقد ظلت الاستثمارات الخاصة بطيئة للغاية وعاد هروب رأس المال إلى الظهور في حالات متعددة.

٢٠ - وعقد فريق من مؤسسات بريتون وودز، ومصرف التنمية الأمريكي والاتحاد الأوروبي مناقشات مع السلطات الهايتية بقيادة رئيس الوزراء في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في بور - أو - برانس. وسيجري المزيد من المفاوضات حول برنامج جديد للتكيف الهيكلي ما أن تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة. وفي تلك الأثناء، سيظل رجال الأعمال المحليين والأجانب على الأرجح حذرين

وسيزل النشاط الاستثماري للقطاع الخاص خفياً. كما أن المخاوف المتعلقة بالأوضاع الأمنية بعد رحيل بعثة الأمم المتحدة في هايتي تسهم في الأخرى في هذا السلوك الحذر.

٢١ - ولقد تأثر توازن الاقتصاد الكلي، ولا سيما التوازن المالي، تأثيراً كبيراً بما بدأ من تغيير في السياسة منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر. ومع وقف صرف القروض المتعلقة بالتكيف الهيكلي، ظهرت ثغرة مالية كبيرة في الميزانية خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥. وأثّر هذا بدوره على ميزان المدفوعات ووقع سعر الصرف تحت ضغوط كبيرة. والواقع أن قيمة الغورد انخفضت بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر بأكثر من ٢٠ في المائة؛ ثم استعاد قيمته بعد أن تدخل المصرف المركزي الذي قام ببيع ما تربو قيمته على ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من الاحتياطيات. والمعتاد كذلك أن تعمل الحوالات الأجنبية الكبيرة للمهاجرين الهايتيين خلال فترة الكريسماس على تثبيت قيمة الغورد، على الأقل بصفة مؤقتة.

٢٢ - وكان لضعف الغورد وتغير التوقعات في منتصف تشرين الأول/أكتوبر أثر ملموس على التضخم، إذ عكس اتجاه الهبوط الذي بدأ في آذار/مارس. وكان ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، التي يستورد جزء كبير منها، أكثر حدة من ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، إذ زاد بمقدار ٥,٤ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأرهب هذا الميزانية المحدودة أصلاً لمعظم الأسر الهايتية، كما أنه يفسر جزئياً، إذا ما أخذ مع الفجوة الكبيرة بين الأمان والواقع، الزيادة الكبيرة في مظاهرات الجمهور.

٢٣ - وتتضمن الميزانية المقترحة المعروضة على مجلس النواب نفقات جارية تبلغ قيمتها زهاء ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، (أقل بحوالي ٦ في المائة من السنة السابقة) وميزانية كبيرة للتنمية تبلغ قيمتها زهاء ٤٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتشير الإسقاطات الخاصة بالإيرادات الإجمالية للسنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى أن هذه الإيرادات ستبلغ ٢٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أي بمتوسط شهري يبلغ زهاء ١٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة). وبلغ المتوسط الشهري للإيرادات الضريبية في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ زهاء ١٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة، مما يبرز أهمية اتخاذ تدابير جديدة لزيادة الإيرادات. وقد ظل الاعتماد على المساعدة الأجنبية عالياً مع تمويل قرابة ربع النفقات المالية من موارد أجنبية (نزولاً من الثلث خلال السنة الماضية). ويتوقع تمويل ميزانية الاستثمارات العامة أو "التنمية" عن طريق أموال غير تساهلية ومعونات أجنبية.

٢٤ - وكان استمرار جهود التعاون الإنمائي بالغ الأهمية في المحافظة على معدل نمو اقتصاد هايتي. وكما جاء في تقرير السابق، بلغ مجموع التزامات المساعدة الإنسانية والتقنية التي قطعها على أنفسهم المانحون المتعددون الأطراف والثنائيون والدائنون للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى سنة ٢٠٠٠ حسبما تبين في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٥ ١,٧ بليون من دولارات الولايات المتحدة. ومن هذه الموارد، استخدم حوالي الثلث (بما في ذلك دعم ميزان المدفوعات وإلغاء الديون) في الفترة ما بين تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٤ ونهاية عام ١٩٩٥، غير أنه تم عقد التزامات جديدة منذ آب/أغسطس ١٩٩٥. ومن هنا لا تزال الموارد الخارجية المتاحة للسنوات القليلة القادمة أعلى بكثير من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا يزال هذا الرقم يعادل الاستثمار المحلي الإجمالي السنوي في البنى الأساسية والمعدات والأجهزة عدة مرات، ويدل على مسيس الحاجة الى تحسين القدرة الاستيعابية.

٢٥ - وكانت وكالة التنمية الأمريكية التابعة للولايات المتحدة في مقدمة الجهات التي أسهمت في مجموع ما قدم منذ عودة الرئيس أريستيد. وبدأ التمويل الآتي من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والموارد غير المشروطة للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي يؤدي بالتدريج دورا أكبر. واستمرت الجهات المانحة الثنائية مثل ألمانيا وفرنسا وكندا تعمل كمصدر هام للتمويل التيسيري. كما أصبحت الجهات المانحة الأخرى كاسبانيا وسويسرا واليابان تؤدي دورا أنشط في دعم البرامج الإنمائية.

٢٦ - واجتمعت في بور - أو - برانس، في الفترة من ٢٢ الى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ستة عشر بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحت رعاية المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتفاوض بشأن ١٤٤ مشروعا للتعاون الإنمائي مع السلطات الهايتية. وأدى هذا الجهد غير المسبوق على صعيد التعاون الأفقي الى الاتفاق على ٢٢ مشروعا تمول بالكامل و ٧٣ مشروعا تمول جزئيا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالأخيرة سيجري العمل من أجل عقد اتفاقات ثلاثية تشمل بلدانا من المنطقة ومانحين تقليديين متعددي الأطراف وثنائيين وحكومة هايتي. ولا يزال تمويل المشاريع الـ ٤٩ الباقية قيد النظر.

٢٧ - ومنذ وضع تقريره الأخير، اتخذت البرامج والوكالات المتخصصة الموجودة في هايتي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، ومتطوعو الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية العالمية (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، هذه جميعا اتخذت مزيدا من الخطوات للإسهام في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي الطارئ، مولية في الوقت نفسه اهتماما متزايدا للنواحي الإنمائية لأنشطتها. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اجتمعت هذه المؤسسات الثماني وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بقيادة المنسق المقيم، للنظر في الأنشطة المشتركة والمسائل والأولويات البازغة، وبرامجها وتعاملاتها المقبلة، وأنشطة ما بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد ألقى ممثلي الخاص كلمة في هذا اللقاء وناقش مع ممثلي هذه المؤسسات المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالتنمية في الحاضر والمستقبل. وخلال الاجتماع جرى تحديد العناصر التالية بوصفها عناصر بالغة الأهمية في السياق الهايتي:

(أ) الصلة بين الأمن والتنمية. فالأول حيوي بالنسبة للثانية، ومع ذلك فبدون التنمية لا سبيل الى

كفالة الأمن؛

(ب) ينبغي أن يكون تخفيف حدة الفقر بؤرة أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هايتي؛

(ج) التنمية المستدامة تتطلب تحسين شؤون الحكم وحماية البيئة وتجديد حيويتها؛

(د) زيادة المشاركة، وعلى وجه الخصوص النهوض بالمرأة، هي الوسيلة الرئيسية للاستفادة الفعالة من الموارد البشرية للدولة على أكمل وجه.

٢٨ - إن زيادة القدرة الاستيعابية، وهي على وجه بالغ الأهمية لتحسين شؤون الحكم هي من المسائل التي لا تشغل فكر برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز فحسب، وإنما أيضا تهم الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى. بل إن عددا منها لديه برامج على مستوى الوزارات المختلفة لتحسين الإدارة وزيادة القدرة الاستيعابية. ولتنسيق هذه الأنشطة، بما في ذلك برامج التعاون مع البرلمان، اتفق رئيس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على مشروع لإنشاء وحدة في مكتب رئيس الوزراء لتنسيق كافة البرامج القائمة والمبادرات الجديدة في هذا الميدان.

٢٩ - وقد وفرت الانتخابات البرلمانية والمحلية التي جرت مؤخرا مؤسسات متجددة الحيوية لهايتي: مجلس الشيوخ، ومجلس النواب، ورؤساء البلديات ومجالس إدارة الدوائر القروية. وفي الوقت الذي يسعى فيه أعضاء البرلمان سعيا جهيدا لتولي مسؤولياتهم، يبدو جليا أن المرافق التقنية ومرافق السكرتارية والبنى الأساسية غير كافية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد البرلماني مع السلطات الهايتية على تعزيز البرلمان بغية تمكينه من أداء دوره كاملا، وتم توقيع اتفاق بين السلطات الهايتية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، تحقيقا لهذا الغرض. وفي تلك الأثناء، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل ومساعدة وزارة الداخلية على تنظيم حلقة دراسية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، لرؤساء البلديات المنتخبين حديثا لمساعدتهم في أعمالهم ويناقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات الوطنية والمحلية تقديم دعم إضافي لرؤساء البلديات ومديري المجالس القروية لتمكينهم من أن يقدموا للشعب الخدمات الضرورية التي انتخبوا لتوفيرها.

سابقا - عمليات بعثة الأمم المتحدة في هايتي ونقل

مسؤولياتها إلى حكومة هايتي

المهام التي اضطلعت بها البعثة

٣٠ - قامت البعثة، منذ أن تسلمت المسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، بمساعدة حكومة هايتي على المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية الموظفين الدوليين والمرافق الأساسية. وهيات البعثة جوا يفضي إلى إجراء انتخابات تشريعية ومحلية ورئاسية حرة، وقدمت المساعدة التقنية للعملية الانتخابية برمتها. وساعدت في إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية، حيث زودت

رجال الشرطة الهايتية الجدد أثناء خدمتهم في الميدان بما كانت تمس الحاجة إليه من تدريب وتوجيه. ومع تأخر إعداد ملاك من المشرفين الأكفاء، على الصعيدين الميداني والإداري، عن تدريب رجال الشرطة المبتدئين، اهتمت الشرطة المدنية، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بتقديم المساعدة في تنظيم العناصر الإدارية لمكاتب مفوضي الإدارات والمفوضيات الرئيسية للشرطة الوطنية الهايتية، وتأمل في بدء تقديم تدريب في مجال القيادة لشاغلي المناصب الإدارية الدنيا والعليا في الشرطة الوطنية الهايتية. فضلا عن ذلك، يجري حاليا تحديد عدد من ضباط الشرطة المدنية ذوي الخبرة في مجالات كالمشؤون المالية والحواشيب وشؤون الموظفين والنقل والامداد والاتصالات وستجري إعارتهم للعمل في مقر الشرطة الوطنية الهايتية.

٣١ - وتقوم البعثة منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بتأمين القوافل الإنسانية والمطارات والموانئ ومواقع التخزين ومنشآت الأمم المتحدة. وأعدت البعثة بناء الجسر الموجود في جاكميل بعد أن جرفته المياه في أواخر ١٩٩٤، ذلك بالاعتماد على مساهمات مالية من الصندوق الفرنسي للتنمية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وشارك الرئيس أريستيد في افتتاح الجسر الجديد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ووفرت وحدات عسكرية من كندا وهولندا والولايات المتحدة الحافز لمشاريع إنمائية صغيرة ترعاها حكومات هذه الدول، وساهمت وحدات أخرى من البعثة في هذه الأنشطة أيضا. وإجمالا، يبلغ عدد المشاريع الصغيرة التي بدأتها البعثة، ومنها دورات تدريبية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث وتلافيها، نحو ١٠ ٠٠٠ مشروع. ونتيجة لذلك تحسنت الظروف في المجتمعات الريفية، الأمر الذي أفضى إلى شيوع جو من المودة إزاء وحدات البعثة. وتقوم حاليا وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة بوضع خطة لإنجاز معظم هذه المشاريع قبل حلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. وسيجري نقل المسؤولية عن إنجاز المشاريع الباقية إلى المجتمعات المحلية أو إلى الوكالات الحكومية وغير الحكومية.

سحب بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٣٢ - أذن مجلس الأمن - بموجب قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ - بنشر عدد لا يتجاوز ٦٠ ٠٠٠ من القوات و ٦٠٠ ضابط من ضباط الشرطة المدنية في هايتي وطلب إليّ، في جملة أمور، كضالة أن يكون عدد أفراد القوة مناسبا للمهام المسندة إلى البعثة وأن يخضع للاستعراض المستمر.

٣٣ - ووعيا مني بضرورة الاقتصاد، فقد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في تخفيض عدد أفراد البعثة. فبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، انخفض عدد الموظفين المدنيين من ٦١٩ إلى ٥٠٠ موظف (١٧٠ موظفا دوليا و ٢٩ من متطوعي الأمم المتحدة و ٣٠١ من الموظفين المحليين). وقد غادر جميع أعضاء وحدة المساعدة الانتخابية هايتي أثناء كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وذلك في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ولن يظل بالبعثة بحلول نهاية شباط/فبراير إلا ١٥٥ موظفا مدنيا دوليا و ٢٩ من متطوعي الأمم المتحدة و ٢٣٧ من الموظفين المحليين.

٣٤ - وجرى تخفيض تدريجي لأفراد الشرطة المدنية بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما غادر هايتي ٥٣٩ فرداً من الأرجنتين وغينيا - بيساو والفلبين وبنغلاديش والأردن وباكستان وبربادوس وسانت كيتس وسانت لوسيا وسورينام. وسيظل في هايتي في نهاية شباط/فبراير ما مجموعه نحو ٣٠٠ فرد من الناطقين بالفرنسية من الاتحاد الروسي وبنن وتوغو وجيبوتي والجزائر وفرنسا وكندا ومالي.

٣٥ - وعلى الجانب العسكري، فإن التصور الموضوع لتخفيض مستوى القوة يتوخى الاخلاء التدريجي للمناطق البعيدة، بدءاً بأقل القطاعات التشغيلية اضطراباً وانتهاءً بتقليل مستوى القوة في بور - أو - برانس وكاب هايتيان. وستغلق معسكرات القواعد الرئيسية فور رحيل آخر الوحدات من قطاع معين.

٣٦ - وقد بدأ تخفيض مستوى القوة بإعادة الوحدة السورينامية من القطاع الثالث (جاكميل) في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ورحيل سرية الشرطة العسكرية الهندية من القطاع الخامس (بور - أو - برانس) في نهاية ذلك الشهر، ورحيل سرية الشرطة العسكرية الغواتيمالية من القطاع الأول (كاب - هايتيان) في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ورحيل الوحدة الهندوراسية من القطاع الثاني (سان مارك) في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد بدأ الإغلاق التدريجي لقطاعات العمليات التي نشرت فيها الوحدات العسكرية للبعثة في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بسحب الوحدة التابعة للجماعة الكاريبية من القطاع الرابع (لي كاي وجيريميه). وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، سيجري إخلاء القطاعين الثاني والثالث بعد إعادة الوحدتين الهولندية والنيبالية. وبحلول ٢٩ شباط/فبراير سيكون مستوى القوات قد انخفض إلى ١٠٠ ٤ فرد مقاتل من باكستان وبنغلاديش وجيبوتي وكندا والولايات المتحدة في بور - أو - برانس وكاب هايتيان.

نقل المسؤوليات إلى حكومة هايتي

٣٧ - أولت البعثة عناية خاصة لتخطيط النقل السلس والمنتظم للمسؤوليات والمهام التي كانت تقوم بها باسم حكومة هايتي إلى هذه الحكومة. وقد تم الاتفاق في الاجتماع الأول للجنة الثلاثية الذي عقد في بور - أو - برانس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والذي ضم حكومة هايتي والأمم المتحدة وأصدقاء الأمين العام في هايتي (وهم حينذاك الأرجنتين وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة)، على تشكيل أفرقة عاملة مشتركة تتصدى لجميع المسائل المتصلة بالانتقال. وقد اجتمعت بعد ذلك الأفرقة العاملة - المعنية بنزع السلاح؛ والإعلام؛ والعدالة والسجون وحقوق الإنسان؛ وأمن الرئاسة؛ وتأمين الانتخابات؛ والمطارات والموانئ وحرس السواحل؛ إطفاء الحريق والاضطرابات الحضرية؛ والمرور - وقدمت تقاريرها إلى لجنة للمتابعة. واجتمعت اللجنة الثلاثية مرة أخرى بكامل هيئتها في بور - أو - برانس في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ومن المقرر أن تعقد اجتماعها الثالث في ١٦ شباط/فبراير.

٣٨ - وتقوم حاليا الوحدة المعنية بأمن الرئاسة والحرس الوطني لمقر إقامة الرئيس والشرطة الوطنية الهايتية بتولي مسؤوليات أمن الرئاسة، وهي عملية تمضي قُدماً بصورة طيبة. وقد جرى لأول مرة على يد أفراد هايتيين بصورة رئيسية تأمين زيارة قام بها الرئيس أريستيد إلى بور - سالو ولي كاي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ولا تزال البعثة في الوقت الراهن تحتفظ لها بوجود محدود لأغراض القيادة والتحكم، وذلك في القصر الوطني من أجل توفير خدمات أمنية احتياطية. ويجري حالياً تدريب فريق يتكون من ١٥٦ من شرطي مكافحة الشغب الهايتيين بدعم من فرنسا (التي توفر أيضاً المعدات الضرورية) ومن برنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية. وسيكتمل هذا التدريب بحلول ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٣٩ - وقد بدأ فعلاً الانتقال فيما يتعلق بالمسؤولية العامة في مطار بور - أو - برانس الدولي. وتتولى تأمين المطار نفسه الشرطة الوطنية الهايتية. وقد بدأت قوات البعثة في تسليم مسؤوليات تأمين الحدود الخارجية والبوابات الرئيسية للشرطة الوطنية الهايتية، التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن أداء هذه المهام بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. وسيكتمل نقل المسؤولية عن الأمن الخارجي للموانئ بحلول ٢١ شباط/فبراير. وتقوم حكومة هايتي حالياً، بدعم من كندا والولايات المتحدة، بعملية إنشاء حرس سواحل جديد.

ثامنا - المهام المحتمل إسنادها إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي مستقبلاً وقوامها المستقبلي المحتمل

٤٠ - كفلت شجاعة الشعب الهايتي وقدرته على التكيف، وإصرار الرئيس أريستيد ومساندة المجتمع الدولي ألا تنتهي تجربة هايتي الديمقراطية بانقلاب عام ١٩٩١. وقد اتخذت هايتي منذ عودة الرئيس أريستيد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عدداً من الخطوات لتعزيز الديمقراطية. فقد جرت الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية في جو يسوده الهدوء والسلام، وقد شهدت هايتي الانتقال المنتظم والدستوري للسلطة من رئيس منتخب انتخاباً ديمقراطياً إلى آخر. ويتجه البرلمان حالياً إلى الاضطلاع بالدور المسند إليه، كما تتخذ تدابير لتحسين أداء السلطة القضائية. وقد ساعدت البعثة، عملاً بولايتها، على الحفاظ على البيئة الآمنة والمستقرة التي لولاها لما أمكن تحقيق هذه التغييرات إلى الأفضل.

٤١ - وفي حين أنه لا توجد أية دلائل على وجود تهديد منظم لحكومة هايتي حالياً، فقد جرى الإعراب عن القلق في أنحاء كثيرة من إمكانية أن تستخدم المجموعات الناقمة السخط الشعبي المتنامي في إثارة الاضطرابات فور تسليم الرئيس أريستيد للسلطة ومغادرة البعثة للبلد.

٤٢ - فالبطالة التامة والجزئية، وعدم كفاية الخدمات والهياكل الأساسية أو انعدامها، وغيرها من المصاعب الاقتصادية، تنهك الشعب الهايتي الذي يتجه، كما يتضح من عدد المظاهرات المتزايد، إلى أن يغدو ضجراً. وسيتعين على حكومة الرئيس بريفال أن تتخذ عدداً من القرارات الصعبة لتنشيط النمو

الاقتصادي واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. غير أن نجاح جهوده يتوقف على كون المناخ الأمني مرضيا ومستقرا في عين المستثمرين المحتملين - سواء كانوا مواطنين أم مغتربين هائبيين أم أجانب.

٤٣ - أما القدر الضخم من المساعدة المالية والتقنية المتاحة لهائتي فيهيئ للحكومة الجديدة فرصة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد أعاد إجراء الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بعض الثقة في استقرار البلد. إلا أن اتجاه السياسات الاجتماعية والاقتصادية سيظل العامل الأساسي الذي يحدد الاستثمارات الخاصة وتحسن ظروف المعيشة. وفي الظروف الراهنة تكتسب القرارات المتخذة على صعيد السياسات في الأشهر الأولى من عهد الحكومة الجديدة وتحسين الإدارة طابعا حاسما في تعبئة الموارد الخاصة، وفي القدرة على توظيف المعونة الأجنبية المتاحة توظيفا مجددا.

٤٤ - إن نهاية الولاية الراهنة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي تأتي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تنصيب رئيس الجمهورية المنتخب حديثا. وبحلول الوقت الذي يكون قد آن الأوان فيه لأن تنهي البعثة جميع عملياتها - أي في منتصف ليل يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، لن يكون لدى السيد رينيه بريفال من الوقت إلا ما يكفي لتشكيل حكومته وضمها مصادقة البرلمان عليها. وسيكون الوزراء الجدد قد بدأوا للتو في التعرف على مسؤولياتهم وستعوقهم خدمة مدنية غير مدربة تدريبيا كافيا تفتقر إلى الخبرة والكفاءة.

٤٥ - وجدير بالذكر بالنسبة للشرطة الوطنية الهايتية أنه منذ عام واحد فقط كان إنشاء شرطة وطنية مشروعا لا يزال يسعى للوقوف على قدميه. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، بدأت أكاديمية الشرطة تدريب أول دفعة من الطلبة، الذين تخرجوا بالفعل وجرى نشرهم في حزيران/يونيه. وقد استقبل السكان الشرطة الجديدة بالترحاب، وأوحى أداؤها في شوارع كاب هايتيان وبور - أو - برانس في الأسابيع الأولى من نشرها بالكثير من الآمال. وأخيرا أصبح في إمكان هايتي أن تجد لديها قوة لحمايتها وليس لاضطهادها، ولمساعدة الآخرين وليس لمساعدة نفسها؛ ولخدمة الجمهور وليس للبحث عنم يخدمها. ولا يزال المواطنون ينظرون إلى رجال الشرطة نظرة إيجابية في أغلبية الأماكن، إلا أن صورتهم بدأت تهتز. ولكن الدفعة الأخيرة من الشرطة الوطنية الهايتية، التي من المقرر أن تتخرج نحو منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦، لن يكون أمامها سوى أيام قليلة لاكتساب الخبرة الميدانية الفعلية عند حلول الوقت المقرر لرحيل بعثة الأمم المتحدة في هايتي. علاوة على ذلك، فإن ندرة المعدات والمركبات وأجهزة الاتصال، وحتى الأصفاد والعصى، وأماكن الإقامة السيئة للغاية في أغلب الأحيان، وشبه الانعدام الكامل للقيادة ذات الخبرة، كل ذلك يعد سببا في انعدام الثقة في النفس بين رجال الشرطة هؤلاء ممن تلقوا تدريبيا سريعا ويعد معظمهم صغار السن جدا. وأدى ذلك إلى حالات من عدم الانضباط، واستخدام العنف بشكل غير متناسب، وإساءة استعمال السلطة، مما بدأ في إثارة بعض التساؤلات في نفوس الكثيرين.

٤٦ - ولهذه الأسباب جميعها، فإن المراقبين شبه مجمعين على أن قوة الشرطة الفتية هذه في حاجة إلى الدعم لفترة أطول، وأنه لذلك ينبغي ألا توقف البعثة أنشطتها بشكل فجائي يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، بل أن تواصل مساعدة الحكومة لأشهر قليلة أخرى، في الوقت الذي يجري فيه سحب عناصرها

بصورة تدريجية. وقد خلصت الجلسات التي عقدتها اللجنة الثلاثية، والتي بدأت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إلى النتيجة نفسها، وأوصت بشدة بضرورة تشكيل خطة انسحاب البعثة بطريقة تراعي هذه الاعتبارات.

٤٧ - وفي ظل هذه الظروف، فإنني أرحب بالطلب، الوارد في رسالة الرئيس بريفال الموجهة إليّ والمؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، بضرورة تمديد ولاية البعثة وبأن يتم انسحابها بطريقة تدريجية على مدى عدة أشهر. وأرى من اللازم أنه في الوقت الذي تستكمل فيه الشرطة الوطنية الهايتية الاستعداد لتولي واجباتها بصورة كاملة، ينبغي أن تواصل البعثة تقديم الدعم لحكومة هايتي في جهودها من أجل ممارسة مسؤوليتها عن حفظ الأمن والنظام في ظل أوضاع صعبة للغاية. ولذلك أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر اعتباراً من ١ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي ضوء قيام البعثة بنقل بعض مهامها السابقة تدريجياً إلى سلطات هايتي، أوصي كذلك بتخفيض حجم العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية على النسق الموضح في الفقرات ٥١ إلى ٥٤ أدناه.

ولاية البعثة بعد ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦

٤٨ - مع بناء قوات الأمن الهايتية والنقل التدريجي للمسؤوليات إلى تلك القوات، سوف يستمر مستوى المساعدة المطلوبة في الانخفاض. فعلى سبيل المثال، فإن الوحدات المتخصصة - مثل وحدة أمن الرئاسة، والحرس الوطني للرئاسة ومقر إقامة الرئيس، والحرس الوزاري ووحدة أمن المحاكم - لن تحتاج سوى مساعدة ضئيلة. وسرعان ما سيكون من اللازم توفير الأمن للرئيس السابق، غير أن المساعدة الإضافية التي تحتاجها سلطات هايتي للوفاء بهذا المطلب ستكون ضئيلة أيضاً. ويجري نقل مسؤولية أمن الموانئ والمطارات إلى قوات الأمن الهايتية. أما العمليات الأخرى مثل حراسة المدن أو قوافل المعونة الإنسانية، فيجري نقلها تدريجياً إلى شرطة هايتي، وبذلك ستعمل قوات البعثة أساساً كقوة دعم لشرطة هايتي وللشرطة المدنية. وقد يجري إجراء انتخابات المجالس الإقليمية خلال الأشهر الستة القادمة، حيث يمكن أن تقدم البعثة خلالها المساعدة في توفير بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفيما يتصل برفع كفاءة قوات الأمن، فمن الجدير بالذكر أن القوات المسلحة الهايتية قد سُرحت؛ وسوف تواصل البعثة التركيز على تدريب شرطة هايتي المدنية الجديدة.

٤٩ - وبعبارة أخرى، فإن المهام التي سيجري أدائها في ظل الولاية الجديدة ستكون متفقة مع مقاصد المهام التي أوكلمها مجلس الأمن إلى البعثة أصلاً في قراراته ٨٦٧ (١٩٩٣) و ٩٤٠ (١٩٩٤) و ١٠٠٧ (١٩٩٥)، ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه سيكون من المتعين أن تراعي الجهود التي ستكرس لتنفيذها انخفاض حجم العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية من البعثة، فضلاً عن تحسين الأوضاع في هايتي وأهداف الحكومة الجديدة. وستتطلع حكومة هايتي بالمسؤولية الرئيسية عن توفير بيئة آمنة ومستقرة. وستواصل البعثة، في إطار مساعدة حكومة هايتي في هذا المضمار، العمل بالموافقة التامة للسلطات التشريعية في البلد وبالتعاون الوثيق معها. والكثير من الوحدات، التي من المتوخى أن تشكل البعثة المخففة، موجودة بالفعل في هايتي، كما أن معظم أفراد الشرطة المدنية الذين سيبقون في البعثة مدربون وعلى دراية بالبلد وشعبه

وثقافته. وسوف يتيح ذلك الاستمرارية في العمليات. أما قواعد الاشتباك فسوف تظل على النحو الموضح في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ من تقرير المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/46).

٥٠ - ووفقا للممارسة المعتادة، جرت مشاورات مع الدول الأعضاء لكفالة مشاركة العدد اللازم من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية، في حالة ما إذا قرر مجلس الأمن تمديد الولاية. ومن المتوخى، رهنا بتأكيد موافقة الحكومات المعنية، أن يتشكل العنصر العسكري للبعثة من كتائب من الأرجنتين وباكستان وبنغلاديش وكندا . وأبدى كل من الاتحاد الروسي وبنن وتوغو والجزائر وجيبوتي وفرنسا ومالي وهولندا الاستعداد للمشاركة في عنصر الشرطة المدنية للبعثة.

٥١ - ولتحقيق أهداف البعثة الموضحة أعلاه، سيكون مطلوبا ١٦٠٠ فرد مشاة، و ٣٠٠ فرد دعم قتالي، و ٣٠٠ فرد شرطة مدنية، و ١٦٠ موظفا مدنيا دوليا، و ١٨ فردا من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٥٠ موظفا محليا.

٥٢ - وسوف يتشكل العنصر العسكري من ثلاث كتائب مشاة، منها سريتا استطلاع جديتان وقوة للرد السريع، تعتمد على عناصر من أفراد المشاة وطائرات هليكوبتر سترابط في بور - أو - برانس. وستضم عناصر الدعم القتالي سرية مهندسين، وفصيلة نقل، وسرب جوي، ومستشفى ميداني، وفصيلة شرطة عسكرية وأفرادا للعمل بمركز القيادة.

٥٣ - وستُخطط منطقتان للعمليات، بحيث يكون مركز ثقل إحداها في بور - أو - برانس والآخر في كاب هايتيان (انظر الخريطة). وستبقى كتيبة في المنطقة الثانية بالشمال، وستضطلع كتيبتان بالمسؤولية عن المنطة الأولى للعمليات (الوسط/الجنوب). وسوف تحتاج قوة الرد السريع إلى القدرة على الانتشار بالمركبات أو بطائرات هليكوبتر (على أن تكون قادرة كحد أدنى على حمل فصيلة ومركبة) للاستجابة بسرعة لما يحدث برا في المناطق الواقعة خارج بور - أو - برانس وكاب هايتيان، حيث سيكون تواجد البعثة متمثلا فقط في دوريات منتظمة تقوم بها سريتا استطلاع. كما ستحتاج البعثة المخفضة، للقيام بالعمليات في أنحاء هايتي، إلى الاحتفاظ بعناصر جوية كافية في شكل طائرات هليكوبتر للأحمال الخفيفة والمتوسطة. بل إن هذه القدرة تكتسب أهمية أكبر بالنظر إلى انتشار عنصر الشرطة المدنية في أنحاء هايتي.

٥٤ - وبهدف التحول بشكل منظم إلى عنصر عسكري للبعثة أصغر حجما، وضعت الخطة التالية:

(أ) تنهي الولايات المتحدة، اعتبارا من ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، التزامها إلى البعثة المتعلق بحفظ السلام. ومع ذلك، وافقت حكومة الولايات المتحدة على ترك ٣٢٠ فرد دعم لإغلاق المخيمات الرئيسية، وتزويد البعثة بطائرات هليكوبتر ووحدات طبية إلى حين إحلالهم بوحدات جديدة مشابهة،

شريطة أن يتحقق هذا الإحلال قبل ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. أما جميع قوات الولايات المتحدة الأخرى فستغادر هايتي قبل ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

(ب) وسيؤدي التناوب في الكتيبة الباكستانية، المقرر أن يتم في منتصف آذار/مارس، إلى تخفيض حجم قوتها الحالية إلى ٥٢٥ فردا من أصل قوامه ٨٥٠ فردا. واعتبارا من ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، وبعد رحيل قوات الولايات المتحدة، البالغ عددها ٤٠٠ ١، و ٣٢٥ جندي باكستاني من هايتي، سيكون قوام العنصر العسكري للبعثة ٧٠٠ ٢ فرد.

(ج) وفي موعد أقصاه منتصف نيسان/أبريل، ومع إعادة أفراد الدعم التابعين للولايات المتحدة إلى وطنهم، ورحيل كتيبة جيوتي بعدهم بفترة قليلة، وتخفيض حجم الكتيبة الباكستانية من ٨٢٠ فردا لتصبح ٥٢٥ فردا، ووصول الوحدات الجديدة، سيصبح قوام العنصر العسكري ٦٠٠ ١ فرد مشاة و ٣٠٠ فرد دعم قتالي.

تاسعا - الجوانب المالية

٥٥ - أذنت لي الجمعية العامة بقرارها ٩٠/٥٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الدخول في التزامات فيما يتعلق بالإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في هايتي لا يتجاوز معدلها الشهري (الإجمالي) ١٠ ملايين دولار أمريكي، للفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وذلك رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٥٦ - وتبلغ التكلفة المقدرة مبدئيا لمواصلة البعثة بقوامها المخفض الموصى به أعلاه ولفترة ستة أشهر تستمر حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦، ما مقداره ٥٦,١ مليون دولار أمريكي. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة فسأطلب عندئذ من الجمعية في دورتها الخمسين المستأنفة الموارد الإضافية اللازمة. ويرد في المرفق الأول من هذا التقرير لأغراض الإعلام توزيع التكلفة المقدرة حسب فئات الإنفاق الرئيسية.

٥٧ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة لحساب البعثة الخاص، منذ إنشائها، ٦٠ مليون دولار. وبلغ مجموع ما لم يدفع حتى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من الأنصبة المقررة لجميع عمليات حفظ السلام ٦٨٠,٣ مليون دولار أمريكي.

عاشرا - ملاحظات

٥٨ - هيأت الأعمال التي قامت بها البعثة والقوة المتعددة الجنسيات التي سبقتها لهايتي فرصة لإقامة جهاز الأمن العام والهيئة القضائية والخدمة المدنية وإيجاد الظروف الأخرى اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ دعائم الديمقراطية. ولكن، كما يتضح من هذا التقرير، لا يزال هناك الكثير

من العمل الذي يجب إنجازه ليتسنى القول بأن الحكم الديمقراطي وطد قدميه في هايتي وأن شعبها بدأ رحلته بشكل لا رجعة فيه على طريق السلام والتسامح والازدهار. وهذا هو السبب الأساسي الذي دعاني الى التوصية في هذا التقرير بأن يستجيب مجلس الأمن لطلب الرئيس بريفال. لذلك، أقترح أن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

٥٩ - وأوصيت أيضا بتقليص حجم البعثة الحالي كثيرا. ويعزى ذلك جزئيا الى أن بعض الوظائف الحالية للبعثة قد نقلت الى المؤسسات الجديدة التي بدأ إنشاؤها في هايتي بمساعدة البعثة. ولكن تقليص حجم البعثة أمر تقتضيه أيضا الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة الآن. وسأكون حريصا على اغتنام أي فرص أخرى للاقتصاد في النفقات خلال فترة التمديد المقترحة للولاية لتتمكن البعثة من إتمام مهامها بأقل تكلفة ممكنة للدول الأعضاء.

٦٠ - لقد بدأ شعب هايتي يطرق دربا طويلا نحو مجتمع ديمقراطي وسلمي يتمتع فيه جميع مواطني هايتي بمزايا التنمية. ولكن هذا الشعب وزعماءه يعرفون حق المعرفة أنهم وإن كان بمستطاعهم الإحساس بالخير لما تم إنجازه خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ عودة الحكومة الدستورية، فما زالوا يواجهون تحديات هائلة. ويعرفون أيضا أنه مهما كانت المساعدة الدولية هامة ومفيدة، فمواطنو هايتي أنفسهم، وهم وحدهم، في نهاية المطاف منوط بهم أمر حاضرهم والمسؤولون عن مستقبلهم.

٦١ - ومن الضروري أن يقابل الالتزام الذي أطلب من المجتمع الدولي الآن مواصلة التعهد به لهايتي في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة أزمة مالية حادة، التزام مجدد من شعب هايتي ومن زعمائه السياسيين والمدنيين ومن حكومته. والفرصة هذه فريدة في تاريخ هايتي الطويل الذي تغلب عليه الاضطرابات، ولا يمكن تضييعها دون أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة. ويجب أن يحشد شعب هايتي طاقاته وينحي خلافاته جانبا ويعمل يدا بيد لبناء بلده بطريقة تعود بالفائدة على الجميع.

٦٢ - وأود الإشادة بالرئيس أريستيد لحسن قيادته وحكمته في السير بهايتي على طريق الديمقراطية، والتوجه اليه والى حكومته بالشكر على تعاونهما مع البعثة. واتمنى الخير للرئيس رينيه بريفال وأؤكد له أن الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ستواصل تقديم دعمها. وأدعو المجتمع الدولي بأكمله الى تجديد التزامه بدعم هايتي وشعبها ورئيسها الجديد.

٦٣ - وأتوجه بالشكر الى المجتمع الدولي والمنظمات والبرامج والوكالات التي ساعدت السلطات الانتخابية في هايتي في العمل الذي قامت به طيلة عام ١٩٩٥، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية التي قامت بعثتها الموفدة لمراقبة الانتخابات برصد الانتخابات والتحقق من نزاهتها.

٦٤ - وأود فضلا عن ذلك الإشادة بالجنود وضباط الشرطة المدنية والموظفين المدنيين الدوليين الذين أدوا واجباتهم في ظروف صعبة وساهموا مساهمة هامة في الاضطلاع بالمهمة الشاقة الماثلة في العمل على

إحلال الديمقراطية في هايتي. ووفر قائد القوة الميجور جنرال جوزيف و. كنزير وكبير المراقبين نيل بوليو
طيلة هذه الفترة قيادة ممتازة لمرؤوسيهـم .

٦٥ - وأود في ختام هذا التقرير أن أثني على ممثلي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، لقيادته الممتازة
التي مكنت البعثة من تحقيق هذه الإنجازات العظيمة.

المرفق الأول

التكلفة المقدرة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي عن الفترة
الممتدة من ١ آذار/مارس الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢١ ٦٧٠	الأفراد العسكريون
١٥ ٧٠٠	الموظفون المدنيون
١ ٦٨٠	أماكن العمل/الإقامة
١٥٠	إصلاح الهياكل الأساسية
٢ ١٠٠	عمليات النقل
٢ ٠٦٠	العمليات الجوية
٧٠	العمليات البحرية
٥٣٠	الاتصالات
٤٧٠	معدات أخرى
٧ ٧٧٠	اللوازم والخدمات
٠	اللوازم والخدمات المتصلة بالانتخابات
١٢٠	برامج الإعلام
٠	برامج التدريب
٠	برامج إزالة الألغام
٠	تقديم المساعدة في مجال نزع السلاح والتسريح
١ ٥٩٠	الشحن الجوي والبري
٠	نظام المعلومات الإدارية المتكامل
٨٠٠	حساب دعم عمليات حفظ السلام
١ ٣٩٠	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<u>٥٦ ١٠٠</u>	المجموع

المرفق الثاني

تكوين العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي
وقوامه، في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦

الجنسية	القوات العسكرية العاملة	القوات العسكرية الداعمة	مقر القوة	المجموع
آيرلندا			٢	٢
باكستان	مشاة ٨٤٤		١٢	٨٥٦
بنغلاديش	مشاة ٨٤٧		١٥	٨٦٢
ترينيداد وتوباغو			١	١
جامايكا			١	١
جزر البهاما			١	١
جيبوتي	مشاة ١٩٨		٢	٢٠٠
غيانا			١	١
فرنسا			١	١
كندا		طيران هندسة نقل ٤٤٧	٢٣	٤٧٠
نيبال	مشاة ٤٠٩		٢	٤١١
الهند			١	١
هندوراس			٢	٢
هولندا	مشاة ١٥١		٢	١٥٣
الولايات المتحدة الأمريكية	مشاة، وشرطة عسكرية وقوات عمليات خاصة ١ ٢٧١	طيران هندسة طب ٥٣٤	٤٨	١ ٨٥٣
المجموع	٣ ٧٢٠	٩٨١	١١٤	٤ ٨١٥

المرفق الثالث

تكوين عناصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة
في هايتي وقوامه، في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦

٥	الاتحاد الروسي
٣٤	بنن
٢٠	توغو
١٥	الجزائر
١٤	جيبوتي
٩٢	فرنسا
٩٢	كندا
٢٤	مالي
٥٣	نيبال
<u>٣٤٩</u>	المجموع

